السلطات السعودية تعتقل 49 مواطنا بسبب البطالة



وأعلنت الهيئة العامة لتنظيم الإعلام عن استجواب المواطنين وتوجيه 68 تهمة إليهم، مستخدمة الذرائع الجاهزة مثل الإخلال بالنظام العام وأمن الدولة، وذلك بهدف التغطية على أزمة التوظيف وكبح حرية التعبير.

وجاءت هذه الحملة الأمنية بعد أن قام ناشطون سعوديون بالبحث في السير الذاتية لمدراء أجانب بشركات حكومية عبر موقع "لينكدإن"، واكتشفوا أن مؤهلاتهم أدنى بكثير من مناصبهم. وأطلق المواطنون موجة تغريدات تحت وسم "#البطالة_بين_السعوديين"، شاركوا فيها تجاربهم مع الحرمان من الوظائف وعدم المساواة.

وتأتي هذه الاعتقالات لتكشف زيف أرقام "رؤية 2030" التي تدّعي خفض البطالة حيث تداول الناشطون مقطعا لوزير المالية، محمد الجدعان، يعترف فيه بأن الدولة وفرت أكثر من مليون و100 ألف وظيفة، لكن حوالي 130 ألف وظيفة فقط ذهبت للمواطنين، ما يعني أن النظام يمنح 90% من الوظائف المستحدثة للأجانب.

ولا تعد هذه الحملة منفصلة عن سياسة تكميم الأفواه المستمرة، ففي نوفمبر 2025، اعتقلت السلطات 6 مواطنين بتهمة استفزاز الرأي العام بعد انتقادهم ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث يواجهون عقوبات بالسجن تصل إلى 5 سنوات وغرامات باهظة، ما يؤكد أن النظام يعالج أزماته الاقتصادية بالقبضة الأمنية وسجن المتضررين.